

الفصل ٢ - تفتح الفقرة الثالثة من الفصل الثالث من الامر المؤرخ في ٦ جمادى الاولى ١٣٣١ (١٢ افريل ١٩١٣) المتعلقة بنظام منح حق الانزال بدون اشهار للنزا باراضي الاوقاف كما يلى :

الفصل ٣ - الفقرة ٣ - (النص الجديد) - تؤخذ مقررات اللجنة المنصوص عليها بالفصل الثاني اعلاه بأغلبية الاعضاء الحاضرين وفي صورة التعادل يكون صوت الرئيس مرجحا . وتفع المصادقة على مقررات اللجنة من طرف كاتب الدولة للفلاحة ف تكون هكذا لتلك المقررات نفس الصبغة التنفيذية التي للحاكم النهائية الصادرة عن المحاكم العادلة . ويكون المضمون الذي يسلمه كاتب الدولة للفلاحة من تلك المقررات هو عقدة الانزال ورسم قطعة الارض المغطاة على هذا التوجّه .

ينفذ هذا القانون كقانون من قوانين الدولة

وصدر برئاسة الجمهورية التونسية
في ٢١ رمضان ١٣٧٧ (١١ افريل ١٩٥٨)

رئيس الجمهورية التونسية
الحبيب بورقيبة

الأوامر والقرارات

كتابه الدولة للعدل

قائمة المتخلصين على الجنسية التونسية

بمقتضى اوامر صادرة في ٢٦ شعبان ١٣٧٧ (١٨ مارس ١٩٥٨) تحصل على الجنسية التونسية :

السادة :
علي بن مصطفى بن محمد عزيزى المولود خلال عام ١٨٨٩ بتونس العربي بن الشاذلى ابن الحاج على المولود خلال عام ١٩٠٣ بتونس الشاذلى بن عبد القادر بن احمد بن بابا المولود في ١٨ ابريل ١٩٠٤ بتونس

الهادى بن محمد بن السعيد القرانى المولود فى غرة جانفى ١٩٠٥ بتونس الحبيب بن الطيب ابن الحاج محمد الغوثى المولود فى ١٢ مارس ١٩١٥ بتونس الطاهر بن موسى بن سعيد التونسي المولود فى ٢٣ جوان ١٩٢١ بتونس

فاسون رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٨

مؤرخ في ٢١ رمضان ١٣٧٧ (١١ افريل ١٩٥٨) في تنفيذ بعض فصول من الامر المؤرخ في ٦ جمادى الاولى ١٣٣١ (١٢ افريل ١٩١٣) المتعلقة بنظام منح حق الانزال بدون اشهار للنزا باراضي الاوقاف

باسم الشعب

نحن الحبيب بورقيبة رئيس الجمهورية التونسية بعد اطلاعنا على الامر المؤرخ في ٦ جمادى الاولى ١٣٣١ وفي ١٢ افريل ١٩١٣ المتعلقة بنظام منح حق الانزال بدون اشهار للنزا باراضي الاوقاف وعلى رأى كتاب الدولة للرئاسة وللعدل وللمالية وللفلاحة اصدرنا القانون الآتى نصه :

الفصل ١ - تفتح الفصل ٢ من الامر المشار اليه المؤرخ في ٦ جمادى الاولى ١٣٣١ (١٢ افريل ١٩١٣) كما يلى :

الفصل ٢ (النص الجديد) - ان النظر في العقارات المجسدة التي هي من هذا القبيل وضبط المساحات التي يتبعن اعطاؤها للنزا والمستحقين والمساحات الباقية الحالية من كل قيد والتي تطبق عليها احكام الامر المؤرخ في ٢٠ ذى الحجة ١٣٧٧ (١٨ جويلية ١٩٥٧) المتعلقة بالغاء نظام الاحبس وتقدير معين الانزال بالنسبة لكل قطعة من قطع الارض الممنوحة كل ذلك تقوم به لجنة يترأسها موظف سام من كتابة الدولة للفلاحة سيابة عن كتاب الدولة للفلاحة وترتكب من :

- نائب عن كتاب الدولة للمالية
- نائب عن كتاب الدولة للعدل
- نائب او نواب عن الوالي او ولاة الجهة الذين يهمهم الامر
- المحيل للحق وقد ينوب عنه اربعة من كبار مستحقى الوقف يعينهم جملة المستحقين باعتبار مشائخ او مقدمى الوقف عند وجودهم . فإذا رفض تلکم النواب المشاركة في اعمال اللجنة يقع توقيفهم بمقدم خاص معين للفرض من طرف كتاب الدولة للعدل .

المحال له الحق وقد ينوب عنه اربعة من المتأهلين للتمتع بحق الانزال يعينهم كتاب الدولة للفلاحة

يجب على اللجنة اخذ رأى المهندس الفلاحى ولها ان تستعين بجميع الخبراء الذين يقع عليهم اختيارها .

وتقوم بكلبة اللجنة مصلحة الشؤون العقارية التابعة لكتابة الدولة للفلاحة .